الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي (الصين)

The economic war between corona and the giant of the world economy (China)

د/بركات احمد، د/ تيغرسي الهواري D/ Berkat Ahmed, D/ Tigharsi Elhouari

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، berkat.ahmed@univ-alger3.dz

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، elhouaritigharsi67@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 /2020/10 تاريخ القبول:06 /2020/11 تاريخ النشر: 31 /2020/12

ملخص:

الصين–مهد كورونا– مثال واضح على كيفية إضرار الفيروس بالاقتصاد العالمي، فالصين هي صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة 17% من حجم الاقتصاد العالمي، تمده بثلث احتياجاته من السلع الصناعية، و مستوردة للنفط، ومصدر للسياحة العالمية، فاصابتها بالشلل يؤثر على العالم، وعليه تناولنا العناصر:كورونا والاقتصاد العالمي، كورونا والاقتصاد الصيني، كورونا ضربة تاريخية لنموها، مؤشرات سلبية للاقتصاد الصيني، الشركات الصينية مهددة بالانهيار، كورونا يلتهم أكثر من نصف أرباح شركاتها، كورونا يضرب مبيعاتها للسيارات ، كورونا يهدد خططها للقضاء على الفقر، الاقتصاد الصيني وتجاوز تداعيات فيروس كورونا.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد؛ الصين؛ العالم؛ الفقر؛ كرونا.

تصنيف JEL: I10, I38, F01, F01, A11,

Abstract:

China is a clear example of how the virus is damaging the global economy. China owns 17% of the world economy, supplying it with a third of its needs in industrial products, importer of petroleum and source of world tourism. we treated the elements: Corona and the world economy, Corona and the Chinese economy, Corona a historic blow to its growth, negative indicators of the Chinese economy, Chinese companies is corona, Corona devours more than half of the profits of his businesses, Corona threatens to eradicate poverty, the Chinese economy and overcome the repercussions of the Corona virus.

Keywords: Corona; economy; China; poverty; world.

Jel Classification Codes: I10, A11, F01, I38, F01

Résumé :

La Chine est un exemple clair de la façon dont le virus nuit à l'économie mondiale. La Chine détient 17% de l'économie mondiale, lui fournissant un tiers de ses besoins en produits industriels, importatrice de pétrole et source de tourisme mondial. nous avons traité les éléments: Corona et l'économie mondiale, Corona et l'économie chinoise, Corona un coup historique à sa croissance, indicateurs négatifs de l'économie chinoise, les entreprises chinoises est corona, Corona dévore plus de la moitié des bénéfices de ses entreprises, Corona menace d'éradiquer la pauvreté, l'économie chinoise et de surmonter les répercussions du virus Corona.

Mots-clés: Couronne; économie; Chine; la pauvreté; monde.

Codes de classification de Jel: I10, A11, F01, I38, F01

د/ بركات احمد:berkat.ahmed@univ-alger3.dz

1.مقدمة:

منذ تفشي فيروس كورونا لا يزال يعيث في الاقتصاد العالمي دمارا حتى أصابه بالشلل، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.

وبالمحصلة، أصاب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل، إذا هناك توقعات بتراجع النمو في الصين وحدوث انكماش في اليابان وركود في فرنسا، كما أن هناك دعما ماليا ضخما في ألمانيا، وإغلاقا للمناطق الصناعية في شمال إيطاليا، وخفضا طارئا

لأسعار الفائدة إلى حدود الصفر في بريطانيا وأميركا، مع ضخ سيولة هائلة لإنقاذ القطاع المالي ودعم الاقتصاد في أميركا، وفي منطقة اليورو (750 مليار يورو).

يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على تراجع إن لم يكن انكماشا حادا، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو بحدود 0.9-0.5% إلى 1.5% هذا العام، وقد يصل إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية، بحسب منظمة التعاون.

وقد يشهد العالم أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وستعتمد هذه الاحتمالات على مدى الانتشار الزماني والمكاني للفيروس، وعمق الأزمة التي سيتسبب فيها.

ستكون الحكومات مداخيلها متأثرة أساسا بسبب شلل الاقتصاد المحلي والعالمي، وسيشكل كورونا مع انهيار أسعار النفط بسبب حرب الأسعار السعودية أثرا سلبيا مزدوجا على دول الشرق الأوسط، وسيشكلان تحديا كبيرا للدول التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أساسا ولم تستفد من تجربة الربيع العربي بالمضي قدما في إصلاحات مقنعة، كالعراق ولبنان والجزائر ومصر.

لذا تناولنا دراسة كيفية إضرار الفيروس بالاقتصاد الصيني ومنه إلى الاقتصاد العالمي، فالصين هي صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة 17% من حجم الاقتصاد العالمي، وهي أكبر مصدر للبضائع حول العالم، وتعتبر مصنع العالم، إذ تمده بثلث احتياجاته من المنتجات الصناعية، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، وتشكل مصدرا كبير للطلب على السياحة العالمية.

لقد كان سبب تناولنا الصين كدولة من بين الدول متضررة بالفيروس لأن قطاع الصناعة الصيني هو الأكثر تضررا، حيث انخفض نشاطه لأرقام قياسية، مما سيؤدي إلى عرقلة الإمداد من الصين للعالم، سواء بمنتجات نهائية أو وسيطة داخلة في إنتاج منتجات أخرى حول العالم.

ولو طال أمد هذه الأزمة فسيسهم ذلك في ارتفاع تكاليف الإمداد والإنتاج العالمي، وسيسهم بالتالي في تباطؤ الاقتصاد العالمي، وهناك كثير من شركات التصنيع العالمية التي تعتمد على سلاسل إمداد من الصين.

ويعكس تهاوي مبيعات السيارات بنحو 92% في ففريي الماضي مدى تضرر قطاع المواصلات الصيني، وهكذا فإن تفشي الوباء في دول صناعية أخرى سيكون له أثر مماثل على قطاعاتها الصناعية ونشاطها الاقتصادي.

فالإشكالية المطروحة: **هل يستطيع الاقتصاد الصيني تجاوز تداعيات فيروس كورونا؟**

وحتى نتمكن من معرفة ذلك تناولنا في البحث: كورونا والاقتصاد العالمي، كورونا والاقتصاد الصيني، كورونا ضربة تاريخية للنمو الصيني، مؤشرات سلبية للاقتصاد الصيني وتخفيف القيود يكبح تداعيات كورونا، الشركات الصينية مهددة بالانهيار، كورونا يلتهم أكثر من نصف أرباح شركات الصين، كورونا يضرب مبيعات السيارات بالصين، كورونا يهدد خطط الصين للقضاء على الفقر، الاقتصاد الصيني وتجاوز تداعيات فيروس كورونا.

2. كورونا والاقتصاد العالمي:

لقد اثر فيروس كورونا على الاقتصاد المحلي والعالمي من خلال عدة قنوات هي:

1.2 إعاقة النشاط الاقتصادي: وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.

2.2 التبادل التجاري: يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة.

3.2 ارتفاع تكاليف التصدي للفيروس: إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة.

4.2 السياحة والنقل: خفض معدل الرحلات وأغلق العديد من المطارات حول العالم، فهو يؤثر على العرض والطلب العالميين.

5.2 الترابط المالي: طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

في وقت تتزايد فيه تأثيرات انتشار فيروس كورونا على اقتصاديات الدول والشركات والقطاعات الإنتاجية، سارعت دول ومجموعات اقتصادية ومؤسسات مالية لاتخاذ إجراءات احترازية للعمل على احتواء التداعيات السلبية.

فيروس كورونا كان له اثر كبير على الاقتصاد الصيني فقد أعلنت وكالة أونكتاد UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بأن صادرات الصين من قطع الغيار والمكونات الحيوية لمنتجات تتراوح بين السيارات والهواتف الخلوية من المتوقع أنها انكمشت بنسبة 2% على أساس سنوي في ففريي2020، وهو ما يكلف دولا أخرى 50 مليار دولار، وأضافت أن هذا الرقم الذي يغطي شهر ففريي2020 فقط. (مهدي، 2019)

وأوضحت أن الصين التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهي بؤرة تفشي فيروس كورونا الذي انتشر عبر العالم، تشكل 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة.

ووفقا لأونكتاد فإن الدول أو المناطق التي تعاني أعلى خسائر في التصدير بسبب تداعيات فيروس كورونا هي الاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ الخسائر حوالي 15.6 مليار دولار، الولايات المتحدة (5.8 مليارات دولار)، اليابان (5.2 مليارات دولار)، كوريا الجنوبية (3.8 مليارات دولار)، تايوان (2.7 مليار دولار)، فيتنام (2.3 مليار دولار). (مهدي، 2019)

عدة دول ومنظمات اتخذت إجراءات لمواجهة فيروس كورونا اقتصاديا من بينها:

6.2 الولايات المتحدة: اتخذ مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) إجراء تخفيض أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية إلى نطاق من 1.00% إلى 1.25% في تحرك عاجل، في محاولة للحلول دون حدوث ركود عالمي بسبب آثار فيروس كورونا، وقال إن "أسس الاقتصاد الأميركي ما زالت قوية، لكن فيروس كورونا يشكل مخاطر متصاعدة على النشاط الاقتصادي". وعمدت البنوك المركزية الكبرى عبر العالم إلى خفض أسعار فائدة الإقراض لدعم الأسواق المالية.

7.2 أوروبا: صرح رئيس مجموعة اليورو ماريو سينتينو (Mario Centeno) بأن دول منطقة اليورو مستعدة لاتخاذ إجراءات مالية استثنائية لحماية اقتصاد الاتحاد من تأثيرات انتشار فيروس كورونا. وقال "لن يتم ادخار أي جهد لحماية اقتصادياتنا من مزيد من الأضرار".

أضاف أنه يمكن تعديل القواعد المنظمة للموازنة في الدول الأعضاء بما يتناسب مع النفقات العاجلة في الدول التي تواجه أزمة انتشار فيروس كورونا.

يرتبط هذا الموضوع بشكل خاص بإيطاليا عضو منطقة اليورو، والتي تعاني من معدل دين عام مرتفع للغاية، كما أنها الدولة الأشد تضررا من فيروس كورونا في أوروبا حتى الآن.

من جهتها قالت المفوضية الأوروبيةEuropean Commission في تقديرات أولية إن النمو في منطقة اليورو في 2020 من المرجح أن يكون أبطأ من توقعاتها التي أصدرتها في منتصف فيفريي2020 والبالغة 1.2% بسبب الآثار السلبية لكورونا.

أما رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد (Christine Lagarde) صرحت بأن البنك مستعد لاتخاذ "إجراءات مناسبة ومحددة الأهداف" لمكافحة الآثار الاقتصادية لتفشي كورونا.

8.2 صندوق النقد الدولي: قالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي(FMI) كريستالينا جورجيفا (Kristalina Georgieva) بأن الصندوق سيتحرك بخطى سريعة جدا للبت في طلبات القروض دون فائدة أو بفائدة منخفضة من الدول التي تضررت من الانتشار السريع لفيروس كورونا، وبأن صندوق النقد لديه 50 مليار دولار لمثل هذه المساعدات جاهزة للصرف السريع، وحذرت من أن الانتشار المستمر لفيروس كورونا سيخفض النمو العالمي في 2020 عن مستويات العام الماضي.

9.2 مجموعة السبع: قال وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى بأنهم يستخدمون كل أدوات السياسة المناسبة لتحقيق نمو قوي ومستدام، ودرء المخاطر النزولية الناجمة عن كورونا السريع الانتشار.

وأضافوا في بيان مشترك أن البنوك المركزية ستواصل الوفاء بمسؤولياتها ودعم استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

10.2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: حثت الحكومات على "التحرك بسرعة وقوة" للتغلب على تفشي المرض واتخاذ تدابير لحماية دخل الفئات الاجتماعية والشركات الضعيفة.

وحذرت من أن تفشي فيروس كورونا يزج بالاقتصاد العالمي إلى أسوأ تراجع له منذ الأزمة المالية التي ضربت العالم قبل أكثر من عشر سنوات.

3. كورونا والاقتصاد الصيني:

يحتل الاقتصاد الصيني المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأميركية في الاقتصاد العالمي، كما أنه المنتج الأكبر للسلع المصنعة تحويليا، وتشير أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي للصين بلغ 13.6 تريليون دولار في عام 2018 بما يمثل نسبة 15.8% من الناتج المحلي العالمي، كما أن حصة الصين من الصادرات السلعية في نفس العام بلغت 2.4 تريليون دولار بما يمثل نسبة 12.2% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم. (مهدي، 2019)

يأتي ذلك رغم تبني الاقتصاد الصيني لعملية تصحيح اقتصادي هيكلي خلال السنتين الماضيتين، سببت تراجعا في معدل نموه، حيث أظهرت بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاءات تباطؤ نمو الصين إلى 6.1% في سنة 2019، مقابل 6.6% في 2018. (مهدي، 2019)

على الرغم من أن النمو ما زال قويا بالمقاييس العالمية، ويقع ضمن نطاق المستهدف الحكومي، فهو يمثل أضعف وتيرة منذ 1990، ومن الواضح أن تمرير صعود الاقتصاد الصيني المستدام تحت أعين المنافسين الدوليين وترحيبهم بتوطين شركاتهم العملاقة على أراضيها، كان اتفاقا غير مكتوب على تقسيم العمل الدولي، تقوم فيه الصين بدورها كمصنع عملاق للعالم، انطلاقا من كثافتها السكانية الهائلة، وبالتالي الأجور الزهيدة للعمال، بالإضافة إلى حجم الإعفاءات الكبير والتسهيلات الضخمة للاستثمارات الأجنبية.

وعلى الجانب الآخر تتمتع القوى الكبرى بالإنتاج الرخيص بما يحقق الرفاهية لمواطنيها، مع الحفاظ الدائم على فجوة لصالح القوى التقليدية، التي تتدخل بحزم إن حاول العملاق الصيني تخطيها.

من هذا المنطلق كانت الحرب التجارية الأميركية الصينية، والتي حاولت أميركا من خلال جولات المفاوضات المتعددة عرقلة التمدد الصيني، وهو ما يمكن القول إنها نجحت فيه نسبيا بعد عدة جولات، وهو ما يفسر نسبيا التراجع النسبي للاقتصاد الصيني في السنتين الأخيرتين مقارنة بالسنوات السابقة والمشار إليه سلفا.

ثم انطلقت جائحة كورونا المستجد من الأراضي الصينية، والتي استطاعت بعد أسابيع معدودة السيطرة عليها نسبيا حتى أعادت 90% من عجلتها الإنتاجية للدوران طبقا للكثير من التقارير.

ثم انتشرت الجائحة في آفاق المعمورة، لتحدث تأثيرا هائلا على جميع الدول وعلى رأسها مراكز السيادة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وانكشفت الأوضاع الإنتاجية لتلك القوى، خاصة الإنتاج الصحي، وغيره من السلع المصنعة لاسيما بعد التأثر السلبي لسلاسل الإمداد والتوريد العالمية، وبات واضحا للجميع مدى الاعتماد العالمي على المصنع الصيني.

دفعت التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا مراكز التفكير الاستراتيجي الكبرى في العالم لمحاولة التنبؤ بمستقبل العالم الاقتصادي والسياسي ما بعد كورونا، واتفقت أن العالم بعدها سيختلف حتما عن العالم قبلها، خاصة في المجال الاقتصادي، لاسيما بعد الانكشاف الكبير للإنتاج المحلي للدول الكبرى في العالم.

ذهبت بعض المراكز كذلك إلى أن الولايات المتحدة ستعيد ترتيب أولوياتها، وربما تنسحب تكتيكيا من بعض المناطق في العالم، وبعبارة أخرى ستؤدي أزمة كورونا إلى انكفاء أميركي محدود، بما يسمح بوجود فرصة لصعود قوى وتحالفات جديدة، وربما تفكك تحالفات قديمة.

قبل أن نتوغل في الإجابات على السؤال المحوري وهو : هل فيروس كرونا يهدد الاقتصاد الصيني؟، يجب التأكيد على أن الفراغ الأميركي المحتمل لن يحدث بوتيرة سريعة وسيأخذ مداه الزمني، الذي قد يستغرق عدة سنوات وربما يحتاج إلى عقد كامل أو أكثر.

كما أنه يجب التأكيد على أنه مهما تأثرت الولايات المتحدة بأزمة كورونا ستبقى محتفظة بعوامل القوة التي تفوق غيرها من القوى العالمية وتحفظ لها صدارتها، وذلك يعني أن المساحات التي يمكن أن تتمدد فيها الصين محدودة وتحت السيطرة

الأميركية، ولكن بصورة أضعف من المراحل السابقة، وكل ذلك يتوقف على جاهزية الصين لخلافة القطب الواحد جزئيا في ركن متوافق عليه من أركان المعمورة، في إطار ترتيب المسرح الدولي لما بعد كورونا.

أما إجابة التساؤل حول التوقع أن كورونا يمهد الأجواء لشغل الصين مساحات أكبر على المستويين السياسي والاقتصادي في مرحلة ما بعد القضاء على الفيروس، فمن الممكن الإجابة عنه من خلال عاملين، أولهما دروس الأزمة للاقتصاديات العالمية.

وفي هذا يمكن التأكيد على أن الأزمة أثبتت أن العالم بحاجة لتعدد وتنويع مراكز الإنتاج العالمي، وهذا يعني نقل جزء كبير من الكتلة الإنتاجية الصينية إلى عدة مراكز إنتاجية مستحدثة ستختار بعناية بناءا على عوامل منها توافر البيئة القانونية والإدارية الخالية من البيروقراطية والإعفاءات الضريبية، والقدرات التمويلية الجيدة، ووجود العمالة المدربة الرخيصة، وتوافر البنية الأساسية الصناعية،

وثاني هذه العوامل يدور حول استعداد الصين وجاهزيتها للقيام بهذا الدور، فمن المؤكد أن الصين قد قطعت أشواطا كبيرة في مجال الإنتاج الصناعي والتنافسية الدولية، ولكنها في نفس الوقت لا تزال قوة صاعدة لا سيما في المجال التكنولوجي والتي تعتمد فيه بصورة كبيرة على السطو على الملكية الفكرية الأميركية، كما أنها ليست منتجة للنفط ولا الغاز الطبيعي، إضافة إلى افتقادها للطبقة المتوسطة القوية التي يمكن أن تعوض نقص الطلب العالمي على منتجاتها، حيث لا تزال تعاني من تدني الأجور مقارنة باليابان وكوريا، بل وحتى مقارنة بهونغ كونغ.

كما أن الصين لن تستطيع الانتقال إلى الإنتاج النوعي على حساب الإنتاج الكيفي إذا أقدم العالم على إنشاء وتعدد وتنويع مراكز الإنتاج، وستقف الكثافة السكانية الهائلة أمام هذا التحول، وإلا ستتكلف معدلات بطالة تؤثر حتماً على الاستقرار السياسي والأمني.

هذا بالإضافة إلى العديد من المشاكل السياسية الأخرى التي تعانيها الصين وعلى رأسها قمع الأقليات القومية والدينية، إضافة إلى النظام السياسي شديد القمعية والذي قد ينفر الكثير من القوى العالمية من التعاطي مع هذا النموذج.

اختصارا فإن الصين لم تستطع حتى الآن بناء نموذجها السياسي الخاص، الذي يوفر الاستقرار الداخلي، ويساعد على بسط الهيمنة الدولية، وأنها تدرك جيدا أنها في طور البناء وغير قادرة لقيادة العالم فيما بعد كورونا.

بل وأعتقد أن حفاظها على مكتسباتها الاقتصادية التي حققتها في الفترات السابقة يستلزم منها بذل الكثير من الجهد، لا سيما بعد التداعيات الاقتصادية لأزمة وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، وهو ما يؤثر سلبا، ولا شك، على الاقتصاد الصيني.

4. كورونا ضربة تاريخية للنمو الصيني:

دفع فيروس كورونا الاقتصاد الصيني إلى أول انكماش له منذ 1976 في الربع الأول من 2020، مع انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم وتأثيره سلبا على الاقتصاديات، مما جعل الدولة تعتمد على الطلب المحلي الهش لتحفيز الانتعاش.

وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8% على مدى سنة، وهو أسوأ أداء منذ عام 1992 على الأقل عندما بدأت الإصدارات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي الفصلي، ولم ينكمش الاقتصاد على أساس سنة كاملة منذ نهاية حقبة ماوتسي تونغ في عام 1976. (مهدي، 2019)

تعهد قادة الدولة بتقديم مزيد من التحفيز، بما في ذلك تخفيضات أسعار الفائدة لتعزيز الطلب المحلي، بحيث ستبقي السلطات على السيولة وفيرة إلى حد معقول من خلال خفض كمية الاحتياطيات التي تحتاج البنوك إلى الاحتفاظ بها.

قال كبير الاقتصاديين الصينيين لدى "مورغان ستانلي آسيا" لوكالة "بلومبيرغ" الأميركية: لا تزال معظم الاقتصاديات الكبرى في مرحلة الإغلاق، ونتيجة لذلك، سيكون النمو في الربع الثاني ضحلا، ربما أعلى بقليل من الصفر.

واعتبر المحلل "تينغ لو" من مصرف الأعمال نومورا لوكالة "فرانس برس" أن الانكماش الفعلي في الفصل الأول هو دون شك أعلى مما تبينه الأرقام الرسمية الصينية.

كان الاقتصاد الصيني قد سجل في الفصل الأخير من 2019 نموا بلغت نسبته 6% على مدى سنة، وفرضت بكين في نهاية جانفي 2020، في إطار سعيها لاحتواء انتشار الفيروس الذي تسبب بوفاة 4632 شخصا حسب الأرقام الرسمية، إجراءات عزل غير مسبوقة ألحقت ضررا بالنشاط الاقتصادي. (مهدي، 2019)

بدأ تدريجيا استئناف الحركة الاقتصادية مع السيطرة على الوباء، لكن في أوج انتشار وباء كوفيد- 19 في العالم، اعترف الناطق باسم المكتب الوطني للإحصاءات "ماو شينجيونغ" بأنه سيكون "على الصين مواجهة صعوبات جديدة وتحديات لإعادة تحريك النشاط والإنتاج"، وعلى الرغم من تحسن الظروف الصحية في الأسابيع الأخيرة ما زال مئات الملايين من الصينيين يحدون من تنقلاتهم خوفا من الإصابة بالفيروس، وتسبب ذلك بشلل في الاستهلاك.

وشهدت مبيعات التجزئة في شهر ماي 2020 انخفاضا جديدا بنسبة **18.9** % بالمقارنة مع العام الماضي، لكن الإنتاج الصناعي اكتفى بتراجع نسبته 1,1% فقط مقابل 13,5% في جانفى وففريي، وفي بداية جويلية، يفترض أن تستعيد الصين نموها من جديد بعد تسجيلها في الأشهر السابقة "التباطؤ الأشد منذ الثورة الثقافية"، كما أشار المحلل "جوليان إيفانز-بريتشارد" من مجموعة"كابيتال إيكونومكس" لوكالة "فرانس برس". (بريتشارد، 2020)

لكن متاعب الدولة الآسيوية لن تنتهي،بل ستزداد الصعوبات، بحسب المحلل نفسه الذي تحدث عن ارتفاع البطالة وطلب داخلي ضعيف وضع صعب في الخارج، كلها عوامل تؤثر على الصادرات، والتصدير المحرك الأساسي للاقتصاد الصيني.

غير أن الشركاء الرئيسيين للصين يواجهون بدورهم شللا في الحركة بسبب الوباء، لذلك شهدت المبيعات الصينية للخارج تراجعا جديدا نسبته 6,2**%**. (بريتشارد، 2020)

5. مؤشرات سلبية للاقتصاد الصيني وتخفيف القيود يكبح تداعيات كورونا:

تباينت مؤشرات الاقتصاد الصيني خلال 5 أشهر من السنة الحالية (2020) بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا، إلا أن قرار إعادة فتح الاقتصاد أعاد لقطاعات من الاقتصاد بعضا من الانتعاش.

شهدت واردات الصين من السلع الرئيسية، بما في ذلك الحديد والنفط الخام، نموا سريعا نسبيا خلال بداية السنة الجارية (2020)، وفق بيانات صادرة عن المصلحة العامة للجمارك الصينية، وعلى أساس سنوي وفقا لبيانات الجمارك الصينية، قفزت واردات الدولة من النفط الخام بواقع 5%، ومن الغاز الطبيعي 1.8% ومن الفحم بواقع 28.4% ومن الحديد 1.3%. (كودلو، 2020)

في المقابل، انخفض حجم توليد الطاقة إجمالا في الصين في نفس الفترة، بنسبة 6.8% على أساس سنوي، كما انخفضت تجارة الصين الخارجية من السلع بنسبة 6.4% على أساس سنوي إلى 6.57 تريليونات يوان في الأشهر الأولى سنة 2020. (كودلو، 2020)

كما بلغت الطاقة الإنتاجية في القطاع الصناعي 67.3% بانخفاض 8.6% عن نفس الفترة من السنة الماضية 2019. (كودلو، 2020)

استقطبت سوق الأسهم الصينية 1.89 مليون مستثمر لتداول الأسهم في بورصتي شنغهاي وشنتشن في شهر مارس2020، وفق ما ذكرت شركة الصين المحدودة لإيداع الأوراق المالية وتسويتها، التي أكدت أن هذا الرقم يمثل ارتفاعا بواقع 111.21% مقارنة مع شهر ففريي 2020. (مي، 2020)

ذكرت الأكاديمية الصينية لعلوم النقل أن مؤشر خدمات النقل الصيني بلغ 121.2 نقطة في شهر أفريل 2020 بانخفاض 28.5% على أساس سنوي، لكنه كان أقل بنسبة 12.6 نقطة مئوية عن الانخفاض المسجل في ففريي 2020 . (شيبكي، 2020)

كما أن رحلات قطارات الشحن بين الصين وأوروبا في الربع الأول من 2020، زادت بنسبة 15% وزادت الكمية المنقولة 18% على أساس سنوي. (شيبكي، 2020)

تراجعت استثمارات الصين في التطوير العقاري بنسبة 7.7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020، وتقلصت من الانخفاض المسجل بنسبة 16.3% في الشهرين الأولين، مما يدل على انتعاش نسبي في شهر مارس. (شيبكي، 2020)

وبلغ إجمالي الاستثمار العقاري خلال تلك الفترة 2.2 تريليون يوان (حوالي 311 مليار دولار)، وانخفض الاستثمار في المباني السكنية بنسبة 7.2% على أساس سنوي إلى 1.6 تريليون يوان في الربع الأول، أبطأ بـ 8.8 نقاط مئوية عن الانخفاض في الشهرين الأولين من سنة 2020. (بريتشارد، 2020)

وخلال الأشهر الخمسة الماضية من سنة 2020، تراجعت مبيعات المساكن التجارية من حيث القيمة 24.7% لتصل إلى 2.04 تريليون يوان. (بريتشارد، 2020)

كما تراجعت مبيعات سيارات الركاب في الربع الأول بنسبة 41% على أساس سنوي لتصل إلى 3.01 ملايين وحدة، وهو رقم قياسي للانخفاض في السنوات الأخيرة (رودلاور، 2020).

أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها مصلحة الدولة للإحصاء أن إجمالي الناتج المحلي الصيني بلغ 20.65 تريليون يوان (حوالي 2.91 تريليون دولار)، وسط تأثير كورونا، بانخفاض بنسبة 6.8% على أساس سنوي. (شينخوا، 2020)

من جهته، قال مسؤول بصندوق النقد الدولي إنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشا في الربع الثاني بعد تعرضه لضربة في الربع الأول بسبب تفشي كوفيد-19.

وصرح كينيث كانغ نائب مدير إدارة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي لوكالة "شينخوا"، في مقابلة مكتوبة أجريت معه مؤخرا، بأن "أنباء إعادة فتح الشركات على نطاق واسع وعودة الموظفين إلى العمل تعطينا أملا بأن نشهد انتعاشا في الربع الثاني". (شينخوا، 2020)

6. الشركات الصينية مهددة بالانهيار:

أفاد تقرير لوكالة بلومبيرغ بأن ملايين الشركات الصينية باتت مهددة بالانهيار، في ظل الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصينية للحد من انتشار وباء كورونا الذي وصل عدد المصابين به حتى الآن 85 ألف شخص لغاية 30 جوان 2020. (فشمن، 2020)

وقالت الوكالة إن ملايين الشركات في مختلف أنحاء الصين تكافح من أجل البقاء، في ظل تراجع احتياطاتها النقدية ورفض البنوك تمديد المواعيد النهائية لتسديد ديونها المستحقة خلال الأشهر القليلة المقبلة والتي تقدر بالمليارات.

أظهرت دراسة أجريت هذا الشهر على عدد من الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجم أن ثلث الشركات التي شملتها الدراسة تملك سيولة نقدية تغطي نفقاتها الثابتة لمدة شهر واحد فقط، فيما ستنفد السيولة النقدية لدى الثلث الآخر في غضون شهرين.

وذكر التقرير إنه بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية لدعم الشركات والتي شملت خفض أسعار الفائدة وإصدار أوامر للبنوك بزيادة القروض وتخفيف المعايير المتعلقة بها لتمكين الشركات من استعادة نشاطها، فإن أصحاب العديد من الشركات الخاصة أعربوا عن عدم تمكنهم من الحصول على التمويل اللازم للوفاء بالديون المستحقة ودفع رواتب الموظفين.

أضاف التقرير أن العديد من الشركات قد تضطر إلى إغلاق أبوابها إلى الأبد والخروج من السوق إذا لم يوفر لها الدعم المالي اللازم أو إذا لم يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشا مفاجئا.

وتوقع المحلل الاقتصادي الصيني "لف تشانغشون" تراجع عدد كبير من الشركات الصغيرة إذا فشلت الصين في احتواء الفيروس.

وفقا لتقرير "بلومبيرغ" فإن البنوك الصينية قدمت الدعم إسهاما في مكافحة فيروس كورونا، قدم بنك الصين الصناعي والتجاري، أكبر بنك في الدولة، خدمات الإغاثة لحوالي 5% من عملائه من الشركات الصغيرة، ونقل عن البنك القول إنه خصص 5.4 مليارات يوان (770 مليون دولار) لمساعدة الشركات على مكافحة الفيروس حتى الآن. (غلوبال، 2020)

كانت تقديرات لوكالة "ستاندرد آند بورز غلوبال" للتصنيفات الائتمانية، قالت إن القطاع المصرفي بالصين قد يواجه زيادة في القروض المتعثرة بما يصل إلى 7.7 تريليونات يوان (1.1 تريليون دولار) السنة الجارية،ما لم يبدأ تفشي فيروس كورونا في الانحسار. (غلوبال، 2020)

7. كورونا يلتهم أكثر من نصف أرباح شركات الصين:

التهمت تداعيات فيروس كورنا أكثر من نصف أرباح الشركات الحكومية في الصين خلال الربع الأول من سنة 2020، في الوقت الذي عملت فيه السلطات على اتخاذ إجراءات إضافية لتحفيز ثاني أكبر اقتصاد في العالم. (كودلو، 2020)

كشفت لجنة الإشراف على الأصول المملوكة للدولة، على أن صافي ربح الشركات المملوكة للحكومة المركزية هوى بنسبة 58.8%، في الأشهر الأولى من 2020، مقارنة بسنة 2019. (غلوبال، 2020)

وقال "بينغ خوا قانغ"، المتحدث باسم اللجنة، خلال مؤتمر صحافي في بكين، إن التراجع غير المسبوق سببه انخفاضات أرباح في قطاعات الطيران والسيارات والسياحة والصناعات النفطية التي عصفت بها أزمة فيروس كورونا.

ووفق البيانات، بلغ إجمالي إيرادات الشركات 6 تريليونات يوان (857.14 مليار دولار) خلال الربع الأول من سنة 2020، بانخفاض نسبته 11.8% عن الربع الأول من سنة 2019. (غلوبال، 2020)

وقال بينغ، وفق وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا"، إن أكثر من 80% من الشركات أبلغت عن انخفاض في الإيرادات خلال الفترة المذكورة، لكنه أضاف أن الصين ستسعى جاهدة للحيلولة دون إفلاس الشركات ذات الاستثمارات الحكومية أو قيامها بتقليص أجور العاملين أو تسريحهم.

أشار المسؤول الصيني، إلى أن أداء معظم الشركات كان أفضل في شهر مارس 2020، بعد تعزيز استئناف عملها، حيث بلغت عائداتها 2.2 تريليون يوان، لتتعافى إلى المستوى الذي سجل في جانفي 2020. (بريتشارد، 2020)

وتابع أنها "نتيجة تم تحقيقها بشق الأنفس"، حيث واجهت الشركات المملوكة للدولة تحديات غير مسبوقة مثل وباء فيروس كورونا الجديد وتراجع أسعار النفط.

في هذه الأثناء، خفضت الصين سعر الإقراض الرئيسي لديها، لتقلص تكاليف الاقتراض على الشركات وتدعم الاقتصاد المنكوب، بعد أن انكمش للمرة الأولى منذ عدة سنوات. (بريتشارد، 2020)

وتقرر خفض سعر الإقراض الرئيسي لأجل سنة 20 نقطة أساس إلى 3.85% من 4.05% سابقا، فيما خفض سعر خمس سنوات عشر نقاط أساس إلى 4.65% من 4.7%، هذا الخفض هو الثاني على سعر الإقراض القياسي خلال السنة. (بريتشارد، 2020)

وأظهرت بيانات رسمية، انكماش الاقتصاد الصيني بنسبة 6.8% في الربع الأول من سنة 2020 عنه في سنة 2019، في ظل إغلاق المصانع والمتاجر وتوقف الملايين عن العمل بسبب إجراءات احتواء صارمة. (غلوبال، 2020)

ذاك أول انكماش منذ 1992 على الأقل، عندما بدأ نشر الأرقام الفصلية، ومع إعادة تشغيل محركات الاقتصاد، يقول المحللون إن النشاط قد يستغرق شهورا للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، ويتوقعون ضغوطا إضافية من ركود عالمي بات مرجحا.

وفي اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم، عززت الحكومة برنامج التحفيز الاقتصادي الجديد بنسبة 8% إلى 1.1 تريليون دولار، لتمويل مدفوعات نقدية من أجل تخفيف المعاناة جراء تفشي كورونا، ما يزيد الضغط على الوضع الصعب بالفعل لمالية الدولة. (غلوبال، 2020)

يبلغ إجمالي حجم الحزمة بعد الزيادة 117.1 تريليون ين (1.086 تريليون دولار)، بإجراءات مالية تبلغ 48.4 تريليون ين، وذلك وفق رويترز، وأن نحو 25.6 تريليون ين تمول من ميزانية إضافية للسنة المالية التي بدأت في أول أفريل من سنة 2020. (غلوبال، 2020)

تأتي خطة الإنفاق المعدلة بعد أقل من أسبوعين، خطة أولية لإنفاق 108.2 تريليونات ين تشمل نسبة ضئيلة فقط من الإنفاق الحكومي المباشر، وكانت الخطة الأصلية تنص على صرف مبلغ 300 ألف ين لكل أسرة شهدت انخفاضا حادا لدخلها بسبب تفشي الفيروس، لكن الحكومة تعرضت لضغوط لزيادتها 100 ألف ين لكل مواطن، ويرفع هذا التغيير التكلفة التي تتحملها الحكومة لثلاثة أمثالها إلى 12 تريليون ين من أربعة تريليونات. (مي، 2020)

خطط الحكومة لإصدار سندات إضافية بقيمة 25.69 تريليون ين لتمويل الميزانية التكميلية المعدلة، وسيزيد الاقتراض الإضافي أعباء دين الدولة الصناعية صاحبة أكبر دين عام في العالم، إذ يتجاوز مثلي حجم اقتصاد اليابان البالغ خمسة تريليونات دولار.

وتأتي الضغوط المالية في الوقت الذي شهدت فيه الصادرات تراجعا حادا في شهر مارس من سنة 2020، بنسبة 11.7% على أساس سنوي، وفق بيانات صادرة عن وزارة المالية، لتسجل أكبر نسبة انخفاض منذ ما يقارب أربع سنوات مع تراجع الشحنات المتجهة إلى الولايات المتحدة، شاملة السيارات، بأسرع معدل منذ 2011، وكذلك إلى الصين. (غلوبال، 2020)

8. كورونا يضرب مبيعات السيارات بالصين:

تراجعت مبيعات السيارات في الصين بنسبة 48.4% في مارس2020، مقارنة بسنة 2019، في ظل ترنح الاقتصاد من جراء فيروس كورونا، حسبما قالت مجموعة صناعية، مضيفة أن الضغوط على الصناعة المتعثرة طاولت أكبر أسواقها العالمية.

قالت رابطة مصنعي السيارات في الصين، في بيان وفقا لوكالة "أسوشييتد برس"، إن مبيعات سيارات الدفع الرباعي والسيارات الصغيرة والحافلات الصغيرة بالكاد تجاوزت المليون. (غلوبال، 2020)

انخفض إجمالي مبيعات السيارات، بما في ذلك الشاحنات والحافلات، بنسبة 43.3%، لتصل إلى 1.4 مليون مركبة، ويعد انخفاض مارس2020 تحسنا عن الانخفاض القياسي في مبيعات شهر فبراير2020، الذي وصلت نسبته إلى 81.7% بعد إغلاق وكلاء السيارات والشركات الأخرى لمحاولة وقف انتشار الفيروس.

تراجعت مبيعات السيارات الكهربائية والسيارات الرياضية الهجينة والسيارات الصغيرة بنسبة 53.2% في مارس2020 عن سنة 2019، لتصل إلى 53 ألف سيارة، ويعد هذا تحسنا عن انخفاض ففريي2020 الذي وصلت نسبته إلى 75%. (كودلو، 2020)

وإجمالا، تراجعت مبيعات السيارات التقليدية في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020 بنسبة 45.4%، لتصل إلى 2.9 مليون مركبة، بينما انخفضت مبيعات السيارات الكهربائية للفترة ذاتها بنسبة 56.4%، لتقف عند 114 ألف سيارة. (كودلو، 2020)

يشكل الانخفاض ضربة لشركات صناعة السيارات العالمية التي تعتمد على الصين لدفع نمو الإيرادات وسط ضعف الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا.

يضغط تراجع المبيعات على العلامات التجارية العالمية والصينية التي تستثمر مليارات الدولارات لتطوير السيارات الكهربائية، في ظل معاناتها من ضغوط لتلبية أهداف المبيعات الحكومية، حيث تعد الصين أكبر سوق للسيارات الكهربائية، ومثلت نحو نصف المبيعات العالمية في سنة 2019.

كانت السلطات الصينية قد بدأت بإعادة فتح المصانع والمطاعم والمتاجر في مارس 2020 بعد إعلان التغلب على تفشي المرض، لكن المستهلكين الذين يشعرون بعدم الارتياح بشأن فقدان الوظائف المحتمل أو عودة ظهور الفيروس، يترددون في القيام بعمليات شراء كبيرة.

9. كورونا يهدد خطط الصين للقضاء على الفقر:

رغم إصرار الصين على أنها نجحت في مكافحة فيروس كورونا الجديد، إلا أن التداعيات الاقتصادية خلفت ملايين العاطلين عن العمل، ما يهدد هدف بكين الطموح للقضاء على الفقر هذه السنة.

تعمل السلطات الصينية على النهوض بالاقتصاد مجددا بعد جمود جراء جهود مكافحة كورونا، لكن العديد من الشركات واجهت بداية متعثرة فيما يتحمل العمال عبء الأزمة.

في دولة تعرف بناطحات السحاب والاختراعات التكنولوجية، يعتمد الملايين على مصادر دخل ضئيل، ويعيش نحو 550 مليون صيني في الأرياف ويعانون من الفقر، الذي يعني حسب تعريف الحكومة أنهم يكسبون أقل من 2300 يوان (326 دولارا) في السنة.

ويشكل تباطؤ الاقتصاد ضغطا على الهدف الأساسي للحزب الشيوعي وهو التحول إلى "مجتمع ينعم بالرخاء بشكل معتدل" بحلول نهاية سنة 2020، وهو ما كانت تطمح إليه بكين قبل وقت طويل من ظهور الفيروس. (شيبكي، 2020)

يهدد كذلك الاتفاق الضمني القديم بين الشعب والحزب بأن التضحية بالحريات أمر مقبول مقابل تحقيق تقدم اقتصادي، وهو تفاهم تقوم عليه بدرجة كبيرة شرعية الحكومة السلطوية في غياب أي انتخابات.

لا توفر الصين الكثير من امتيازات الضمان الاجتماعي بينما لا يملك العمال الذين يخسرون وظائفهم سيولة كافية، ما يعني أن ارتفاع معدلات البطالة يحمل معه عادة القلق من احتمال وقوع اضطرابات.

تظهر إحصائيات رسمية ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير إذ ازداد عدد العاطلين عن العمل بنحو خمسة ملايين شخص بين ديسمبر وفبراير سنة 2019.

أفادت شركة البيانات "كيكسين" أن مؤشر مديري شراء الخدمات التابع لها والذي يعد مؤشرا أساسيا على النشاط في قطاع الخدمات، أظهر ان الشركات خفضت أعداد موظفيها بأسرع وتيرة في التاريخ في مارس 2020.

بينما لا تزال معظم دول العالم عالقة في حرب استنزاف مع الفيروس، يتوقع أن يؤثر الوباء بشكل كبير على طلب المنتجات الصينية.

أفاد محللون لدى شركة الخدمات المالية "نومورا" بأن البلد قد يخسر نحو 18 مليون وظيفة في قطاع التصدير، أي ما يعادل نحو ثلث القوة العاملة في هذا المجال.

رأى "لويس كويجيس" من شركة "أوكسفورد إيكونوميكس" أن هذا الارتفاع في عدد العاطلين عن العمل سيشكل ضربة كبيرة للاستهلاك، قوة الدفع الأساسية لنمو الصين.

بدأ العمال والشركات يشعرون بالضائقة مع نفاذ السيولة، ولم تتمكن بعض الأعمال التجارية من استئناف نشاطها نظرا لبعض إجراءات الإغلاق التي لا تزال مطبقة، ومع الاعتماد على خدمة التوصيل إلى المنازل، لا تكاد المبيعات تصل إلى نسبة 10% مما كانت عليه قبل الفيروس مما أدى لخفض رواتب الموظفين في هذا المجال.

اتخذت بعض الشركات تدابير استثنائية للاستمرار، تشمل الاكتفاء بدفع الحد الأدنى من المعيشة، حيث سمحت السلطات للشركات بإلغاء بعض المدفوعات المرتبطة بالضمان الاجتماعي، بما في ذلك المساهمات للرواتب التقاعدية وصناديق البطالة والإصابات الناجمة عن العمل، وهي إجراءات من شأنها زيادة العبء على الموظفين، وتزيد خسارة الوظائف احتمال عودة العمال الذين تم تسريحهم إلى المناطق الريفية الأفقر وانزلاقهم نحو الفقر.

وللتعويض تخفف السلطات القواعد الصارمة التي تحكم حياة العمال المهاجرين من الريف الذين يعملون في المدن، ما يسمح لهم بالوصول بسهولة أكبر إلى سوق العقارات والرعاية الصحية والتعليم في بعض المدن الأصغر.

يحذر المحللين الاقتصاديين الصينيين من إعطاء أهمية كبيرة لتحقيق أهداف غير واقعية، وفي هذا الصدد، أشار كويجيس إلى أن القضاء على الفقر المدقع هو مبدأ "ضيق" لا يعكس الصورة الاقتصادية الحقيقية، في وقت تسعى الحكومات بجميع الوسائل المتاحة لتظهر أنها حققت أهدافها، أحيانا بثمن باهظ.

10. الاقتصاد الصيني وتجاوز تداعيات فيروس كورونا:

تشير أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي للصين بلغ 13.6 تريليون دولار في سنة 2018 بما يمثل نسبة 15.8% من الناتج المحلي العالمي، كما أن حصة الصين من الصادرات السلعية في نفس السنة بلغت 2.4 تريليون دولار بما يمثل نسبة 12.2% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم. (رودلاور، 2020)

أكدت الأزمة الإنسانية التي تعيشها الصين بسبب فيروس كورونا على القيمة الكبيرة التي يمثلها الاقتصاد الصيني بالنسبة للعالم، وكيف تداعت الأسواق العالمية والاقتصاديات الكبرى لما يتعرض له الاقتصاد الصيني جراء توقف بعض أنشطته الاقتصادية بسبب أزمة كورونا.

البورصات في أميركا والغرب وفي آسيا ومنطقة الشرق الأوسط شهدت تراجعات ملحوظة، وكذلك كان النفط من أسرع السلع التي تأثرت سلبيا في السوق الدولية، حيث انخفض سعر برميل النفط لما دون سقف 60 دولارا، بل ذهبت منظمة أوبك إلى أن التداعيات السلبية لأزمة كورونا ستستمر بالنسبة لأسعار النفط على مدار سنة 2020.

ثمة تقديرات أولية عن تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الصيني تؤكد على تضرر أكبر شركة ائتمان صينية "آي سي بي سي" بانخفاض أسهمها بنحو 11%، وانخفاض قيمة أسهم بنك التعمير الصيني 7.6%، فضلا عن مخاوف تتعلق بتعميق أزمة مديونية الشركات داخل الاقتصاد الصيني، وكذلك الدفع خلال الفترة المقبلة لموجة تضخم تضرب بعمق الاقتصاد الصيني نتيجة تراجع الإنتاج.

لكن على ما يبدو أن ثمة مؤشرات إيجابية تبين تراجع انتشار الإصابات داخل الصين، وذلك من خلال ما أعلن في 12 ففريي 2020، وأدى إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية بنحو 3%، وهو ما يضعنا أمام المتغير المستقل في هذه القضية، وهو مدى قدرة الصين على السيطرة على هذا الفيروس ومكافحته ووقف تداعياته السلبية، لذلك فنحن أمام سيناريوهات عدة للتنبؤ بقدرة الاقتصاد الصيني على تجاوز أزمة كورونا، وهي:

1.10 القضاء على الفيروس في المدى القصير:

ثمة تقديرات من قبل منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن مواجهة كورونا من خلال التوصل إلى لقاح فعال للوقاية منه تستلزم مدة زمنية تقارب 18 شهرا، وهو ما يعني استمرار إغلاق العديد من المنشآت الصناعية والخدمية داخل الصين، خاصة تلك التي تستلزم تعاملا بشريا، أما ما يمكن إنجازه عبر التعاملات الإلكترونية فيتم بصورة طبيعية، خاصة أن الصين قد مرت من قبل بتجربة فيروس سارس في مطلع الألفية الثالثة.

سيكون الأمر في هذه الحالة مجرد إعادة ماكنة تشغيل الاقتصاد الصيني لطبيعتها، ولتعويض الخسائر التي نالت البنوك والشركات، وحركة الصين الاقتصادية الخارجية، من صادرات وواردات سلعية وخدمية، وضخ واستقبال الاستثمارات المباشرة.

لكن استعادة معدلات النمو تحتاج لبعض الوقت، خاصة أن ثمة تنبؤات تذهب إلى أن معدل النمو في الاقتصاد الصيني سيكون عند 1% خلال الربع الأول من 2020، وفق سيناريو السيطرة على كورونا في الأجل القصير.

مما يساعد على التعافي السريع للاقتصاد الصيني في ظل هذا السيناريو هو امتلاك الدولة بنية أساسية صلبة ومعرفية قوية يمكن من خلالها توفير قدر كبير من المرونة في جهازها الإنتاجي، وتعافي أسواقها الداخلية والخارجية.

وفي محاولة من قبل السلطات النقدية الصينية لإحداث حالة من التوازن في الأسواق في 10 ففريي 2020، تم ضخ نحو 129 مليار دولار من خلال استعادة الأوراق المالية الحكومية من أجل زيادة السيولة في السوق وتنشيط الطلب.

لكن في ظل إغلاق المنشآت الإنتاجية والخدمية في الصين أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم التي قدرت مؤخرا بنحو 5.4% في جانفي 2020.

من التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني بعد السيطرة على أزمة كورونا استعادة حالة الثقة في المنتجات الصينية وما إذا كانت خالية من بقايا الفيروس، فثمة إجراءات احترازية سوف تلازم العديد من الدول - خاصة المستوردة من الصين- بشأن المخاوف الصحية، وهو ما سيؤخر فترة استعادة الصين مكانتها الاقتصادية على الصعيد العالمي.

2.10 القضاء على الفيروس في المدى البعيد:

متطلبات هذا السيناريو غير متوفرة، بسبب أن حدوثه يعني انتقال الأزمة من الصين إلى المحيط العالمي، وهو ما يعني استنهاض كافة الجهود العلمية والمالية لمواجهة كورونا حتى لا يصبح وباء عالميا، فضلا عن أن المصالح الاقتصادية لباقي دول العالم مع الصين تفرض أن تتشارك الجهود لإنقاذ الصين بغض النظر عن مكانتها الاقتصادية وعودتها كقوة اقتصادية.

يذهب البعض إلى أن ما تم في أزمة كورونا في الصين يأتي في إطار مؤامرة عليها من الخارج، لاستبعادها من المنافسة على خريطة القوى الدولية، ويستحضرون بعض الكتابات التي تم نشرها عقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي تشير إلى أن الأزمة آنذاك كانت مصطنعة لتبديد ثروة الصين.

لكن في واقع الأمر فإن أزمة "كورونا" من الصعب استيعابها في إطار نظرية المؤامرة، لأن تداعياتها السلبية لن تتوقف على الصين وحدها، بل ستنال جزء كبير من العالم، وقد رأينا حالة التأهب القصوى في مناطق كثيرة من العالم تحسبا لانتقال فيروس كورونا.

أخير ستكون فترة ما بعد الاطمئنان من السيطرة على كورونا مكرسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم الوقوع في مثل هذه الأزمات، خاصة أنها تكررت غير مرة في الصين - من سارس إلى كورونا- لأكثر من سبب، وسيكون الثمن باهظا، سواء ما يتعلق بالخسائر البشرية أو الخسائر المالية والاقتصادية، وهو ما سيؤخر الصين عن تحقيق أهدافها كقوة اقتصادية عالمية، بل وقوة عالمية ينظر بأن لها دور في تغير خريطة وميزان القوى العالمية الكبرى.

11. خاتمة:

إن الاقتصاد الصيني يعتمد على فعالية مكافحة الفيروس في الصين والعالم معا، ولكن النجاح في مواجهة الفيروس والحد من انتشاره داخليا لن يساعد بكين كثيرا في تنشيط اقتصادها بسبب اعتمادها الكبير على التصدير للأسواق الخارجية التي تعاني حاليا تحت وطأة الانتشار.

فهذه الأزمة لن تترك تغيرات جوهرية على مسار الاقتصاد العالمي أو نظام حكمه وإدارته في الوقت المنظور.

إن الصين تسعى - بالإضافة لمحاولة السيطرة على الفيروس وإنعاش تجارتها الخارجية - لتقديم نموذج مختلف في علاقاتها مع الدول من خلال مساعدة المناطق الموبوءة، وتحسين موقفها وموقعها في معادلات العلاقات الدولية بعد انتهاء الوباء، أملا بدور أكبر في إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

إن التكهنات انتشرت منذ نحو عام في الأوساط الاقتصادية العالمية، في محاولة لتوقع السبب الذي سيثير اندلاع الأزمة الاقتصادية المقبلة، والآن جاء فيروس كورونا لينعش التوقعات، فهل هو الشرارة المنتظرة؟

ومع أن البيانات لا تزال غير كافية لتقييم التأثير الكلي لتدابير الحجر الصحي على الطاقة الإنتاجية للشركات فإن التحذيرات الواردة من مجموعات التكنولوجيا وشركات صناعة السيارات وشركات الطيران تعطي فكرة عن مدى خطورة الموقف، خاصة أن المصانع الصينية لا تزال متوقفة إلى حد كبير.

رغم أوامر بكين من أجل إعادة التشغيل، فإن الاقتصاديين -بالنظر إلى عدد أيام العمل المفقودة والتأخير في إعادة التشغيل- لن يكونوا متفاجئين من انخفاض معدل النمو الصيني بنحو نقطتين في الربع الثاني.

من دراستنا السابقة تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- إذا استمر انتشار الفيروس وتحول إلى وباء، فإن آفاق جميع أصحاب المصلحة ستكون قاتمة، خاصة أن الأسواق المالية أظهرت الضعف من دون أن تستسلم للذعر.

- على المدى البعيد ستتفشى عدوى الفيروس التاجي في المجال الاقتصادي انطلاقا من الصين وصولا إلى باقي أنحاء العالم.

- ليس من الهين تقييم الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على مدار الأيام العشرة القادمة، ناهيك عن السنوات العشر المقبلة.

- إن الشركات ستشكك في فوائد الحفاظ على سلاسل التوريد في نطاقها الحالي.

- إن المستثمرين في الصين على "مفترق طريق" بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

- إن فيروس كورونا سيضر بالاقتصاد الصيني أكثر مما فعله فيروس "سارس" عام 2003، وذلك بسبب نموه على مدار 17 عاما وتحوله نحو الاستثمار في قطاع الخدمات، بعيدا عن الاعتماد على التصنيع.

- إن التباطؤ الاقتصادي في الصين سيمتد إلى الاقتصاد العالمي من خلال عملاء الشركات الصينية، حيث يوجد ما يقرب من 51 ألف مجموعة أجنبية لها موارد مباشرة في الصين، خاصة في المناطق الأكثر تضررا بفيروس كورونا، بعد أن أصبحت الدولة مصنع العالم.

- ارتفعت حصة القيمة المضافة الصينية في الطلب النهائي العالمي على السلع المصنعة من 9 إلى 25% تقريبا، مع اعتماد قطاعات النسيج والصلب والمعادن وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والكيماويات الدوائية على الشركات الصينية.

- لا تزال أزمة النفط عام 1973 أحد أبرز الأمثلة على أزمات العرض، إلا أن صدمة فيروس كورونا ينبغي أن تكون نظريا دون ذلك بكثير، حيث يمكن أن تقتصر على انخفاض بسيط في النشاط في الربع الأول يتم تعويضه في أعقاب أول انتعاش.

- تهدد مخلفات فيروس كورونا مستقبل العولمة، لذلك قد نضطر قريبا إلى إضافة تهديد الأوبئة العالمية إلى قائمة العوامل التي تهدد مستقبل العولمة.

- إن قياس تأثير هذه العقبات على النمو العالمي أمر معقد لأن الاقتصاديين لا يعرفون الكثير عن تاريخ هذا النوع من صدمات العرض، حيث أصبحت سلاسل الإنتاج معولمة إلى حد كبير منذ تفشي وباء سارس الأخير عام 2003.

- لن يتمكن صناع السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم من منع الصدمات على النظام التي سيخلفها فيروس كورونا".

ختاما يمكننا القول بان فيروس كورونا هو سلاح مدمر للعالم يضاهي كل الأسلحة التي اكتشفت لحد الآن، سلاح رباني ولذا ندعو الله ان يرفعه عنا ويعافينا منه أجمعين.

12. قائمة المراجع:

أسامة مهدي. (18 سبتمبر، 2019). *إيلاف*. تاريخ الاسترداد 15 جانفي، 2020، من https://www.mc-doualiya.com/articles/20200417.

الفريد شيبكي. (21 مارس، 2020). *ARABIC.NEWS.CN*. تاريخ الاسترداد 02 افريل، 2020، من http://arabic.news.cn/2020-06/22/c_139157874.htm

تدسي فشمن. (4 17، 2020). *مصلحة الاحصاء للدولة الصينية*. تاريخ الاسترداد 04 21، 2020، من https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-BAA-EEA/DHaAEA/index.html

جانغ لونغ مي. (09 مارس، 2020). *ARABIC.NEWS.CN*. تاريخ الاسترداد 12 افريل، 2020، من http://arabic.news.cn/2020-06/22/c_139157874.htm

جوليان ايفز بريتشارد. (17 مارس، 2020). *اخبار وكالة فرانس برس*. تاريخ الاسترداد 7 افريل، 2020، من https://www.afp.com/ar/afp-news

ستاندرد آند بورز غلوبال. (16 مارس، 2020). *وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال*. تاريخ الاسترداد 21 مارس، 2020، من https://arabic.rt.com

شينخوا. (5 افريل، 2020). *arabic.china.org.cn*. تاريخ الاسترداد 12 افريل، 2020، من http://arabic.china.org.cn/txt/2019-07/15/content_74993185.htm

لاري كودلو. (7 مارس، 2020). *اخبار وكلة فرانس برس*. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من https://www.afp.com/ar/afp-news

ماركوس رودلاور. (20 مارس، 2020). *وكالة فرانس برس*. تاريخ الاسترداد 26 مارس، 2020، من https://www.afp.com/ar/afp-news